

Media Monitoring - title

	Title	إشراك القطاع الخاص في تنشيط الاقتصاد		
	Website	http://www.annahar.com	Date	21/2/2012
	Page			
	Title	«استعرض مع الصفدي» مشروع الموازنة القصار: سياسة فرض الضرائب تضرّ بالاقتصاد		
	Website	http://www.assafir.com	Date	21/2/2012
	Page			
	Title	الصفدي يبحث مع القصار موضوع الموازنة		
	Website	http://www.almustaqbal.com	Date	21/2/2012
	Page			
	Title	Le budget au cœur des discussions entre Safadi et Kassar		
	Website	http://www.lorientlejour.com	Date	21/2/2012
	Page			
	Title	القصار زار الصفدي: الموازنة تنطلق من خفض النفقات العامة ووقف الهدر		
	Website	http://www.aliwaa.com	Date	21/2/2012
	Page			
	Title	القصار بعد زيارة وزير المال: انطلاقة الموازنة بخفض النفقات العامة		
	Website	http://www.alanwar-leb.com	Date	21/2/2012
	Page			
	Title	القصار زار الصفدي: نقطة انطلاق الموازنة تكون بخفض النفقات العامة ووقف الهدر		
	Website	http://www.elshark.com	Date	21/2/2012
	Page			
	Title	القصار: لخفض النفقات ووقف الهدر في الموازنة		
	Website	http://www.aljoumhouria.com	Date	21/2/2012
	Page			
	Title	استمرار الحكومات في سياسة فرض الضرائب أمر خطير		
	Website	http://www.al-akhbar.com	Date	21/2/2012
	Page			

21-02-2012

نشاطات وزارية

إشراك القطاع الخاص في تنشيط الاقتصاد

عرض وزير المال محمد الصفدي مع رئيس الهيئات الاقتصادية الوزير السابق عدنان القصار الملفات الاقتصادية وخصوصا تلك التي تتعلق بمشروع الموازنة.

وقال القصار: "بحثنا في ملفات اقتصادية من بينها مشروع الموازنة، وملاحظات الهيئات الاقتصادية والقطاع الخاص عليه. وأكدت انه لا يجوز ان تبقى البلاد من دون موازنة منذ عام 2005، وان نقطة انطلاق الموازنة يجب ان تبدأ بخفض النفقات العامة ووقف الهدر في الانفاق".
واشار الى انه اقترح "اشراك القطاع الخاص في ايجاد الحلول لتنشيط اقتصادنا الوطني وخصوصا من الناحية الاستثمارية، علما ان في مقدور القطاع الخاص المشاركة في اعادة هيكلة عائدات الدولة وتنظيمها، وأكدت له كذلك ان استمرار الحكومات المتعاقبة في اتباع سياسة فرض الضرائب، امر خطير يلحق الضرر بالاقتصاد".

وشدد القصار على ضرورة ايجاد مخرج قانوني له لبدال النقل، خصوصا ان الاتفاق الرضائي الذي تم بين الهيئات الاقتصادية والاتحاد العمالي العام في شأن زيادة الاجور، يلحظ هذه المسألة وتاليا لا مبرر لاستمرار العرقلة والاصرار على ادخال بدل النقل في صلب الراتب، لما لذلك من انعكاسات سلبية على المؤسسات الانتاجية والنشاط الاقتصادي برمته".

[Back to Top](#)

«استعرض مع الصفدي «مشروع الموازنة
القصار: سياسة فرض الضرائب تضر بالاقتصاد
رأى رئيس الهيئات الاقتصادية الوزير السابق عدنان القصار بعد لقائه وزير المالية محمد الصفدي أمس،
«أن نقطة انطلاق الموازنة يجب أن تبدأ بخفض النفقات العامة، ووقف الهدر في الانفاق»، مؤكدا «أن استمرار الحكومات المتعاقبة، في اتباع سياسة فرض الضرائب أمر خطير يلحق الضرر بالاقتصاد الوطني».
واستعرض الصفدي مع القصار، للملفات الاقتصادية، لا

سيما ما يتصل بمشروع الموازنة .
وأوضح القصار أنه تباحث مع الصفدي في ملفات
اقتصادية عديدة، « من بينها مشروع الموازنة المقدم
من قبل الصفدي، إلى مجلس الوزراء، وملاحظات
الهيئات الاقتصادية والقطاع الخاص عليه، وفي هذا
المجال أكدت للوزير أهمية عودة مجلس الوزراء إلى
الانعقاد، من أجل إقرار الموازنة، والملفات الاقتصادية
العالقة، بأسرع وقت ممكن، كونه لا يجوز أن تبقى
البلاد من دون موازنة، منذ العام 2005، حيث كان آخر
إقرار للموازنة في لبنان .»
واقترح القصار على الصفدي «إشراك القطاع الخاص،
في إيجاد الحلول لتنشيط اقتصادنا الوطني، خصوصا
من الناحية الاستثمارية، لا سيما أن القطاع الخاص،
بمقدوره المشاركة في إعادة هيكلة وتنظيم عائدات
الدولة .»
كما تشاور مع الصفدي في موضوع بدل النقل، مشددا
على «ضرورة إيجاد مخرج قانوني له، لا سيما أن
الاتفاق الرضائي بين الهيئات الاقتصادية والاتحاد
العمالي العام، بشأن زيادة الأجور، يلحظ هذه
المسألة، وبالتالي لا مبرر لاستمرار العرقلة، والإصرار
على إدخال بدل النقل في صلب الراتب، لما لذلك من
انعكاسات سلبية، على المؤسسات الانتاجية، وعلى
النشاط الاقتصادي برمته.»

[Back to Top](#)



الصفدي يبحث مع القصار موضوع الموازنة

المستقبل - الثلاثاء 21 شباط 2012 - العدد - 4262

زار رئيس الهيئات الاقتصادية الوزير السابق عدنان القصار وزير
المال محمد الصفدي، أمس في مكتبه في الوزارة، وجرى استعراض
الملفات الاقتصادية، لا سيما ما يتصل بمشروع الموازنة.
وقال القصار بعد اللقاء، «تباحثنا في ملفات اقتصادية عدة، من بينها
مشروع الموازنة المقدم من قبل الوزير الصفدي، إلى مجلس الوزراء،

وملاحظات الهيئات الاقتصادية والقطاع الخاص عليه. وفي هذا المجال أكدت له، أهمية عودة مجلس الوزراء إلى الانعقاد، من أجل إقرار الموازنة، والملفات الاقتصادية العالقة، بأسرع وقت ممكن، كون لا يجوز أن تبقى البلاد من دون موازنة، منذ العام 2005، حيث كان آخر إقرار للموازنة في لبنان". وأضاف "لقد أكدت للوزير الصفدي ان نقطة انطلاق الموازنة يجب ان تبدأ بخفض النفقات العامة ووقف الهدر في الانفاق".

وأشار القصار الى انه اقترح على الوزير الصفدي، إشراك القطاع الخاص، في ايجاد الحلول لتنشيط الاقتصاد الوطني، خصوصا من الناحية الاستثمارية، لا سيما أن القطاع الخاص، بمقدوره المشاركة في إعادة هيكلة وتنظيم عائدات الدولة، وقال "أكدت له أيضا أن استمرار الحكومات المتعاقبة، في اتباع سياسة فرض الضرائب أمر خطير يلحق الضرر بالاقتصاد الوطني".

وأضاف "كذلك تشاورت مع الوزير الصفدي، في موضوع بدل النقل، الذي لا يزال عالقا لغاية اليوم، وفي هذا المجال، شددت على ضرورة إيجاد مخرج قانوني له، لا سيما وأن الاتفاق الرضائي، الذي تمّ بين الهيئات الاقتصادية، والاتحاد العمالي العام، بشأن زيادة الأجور، يلحظ هذه المسألة، وبالتالي لا مبرر لاستمرار العرقلة، والإصرار على إدخال بدل النقل في صلب الراتب، لما لذلك من انعكاسات سلبية، على المؤسسات الانتاجية، وعلى النشاط الاقتصادي برمّته".

[Back to Top](#)

L'orient
LE JOUR

ÉCONOMIE

Brèves

mardi, février 21, 2012

**Le budget au cœur
des discussions entre Safadi et Kassar**

Le ministre des Finances, Mohammad Safadi, a reçu hier l'ancien ministre et président des organismes économiques Adnane Kassar, avec lequel il a évoqué des dossiers économiques, notamment ceux relatifs au projet de budget 2012. « Nous avons réitéré l'importance de la reprise des réunions ministérielles afin d'approuver, dans les plus brefs délais, le budget et les dossiers économiques en suspens », a indiqué M. Kassar à l'issue de la

rencontre. « Nous avons également proposé au ministre de faire participer le secteur privé à la recherche de solutions pour dynamiser l'économie, notamment au niveau des investissements », a-t-il ajouté.

[Back to Top](#)

اللقاء

صادي

القصار زار الصفدي: الموازنة تنطلق من خفض النفقات العامة ووقف الهدر

عدد الزائرين :
10

زار رئيس الهيئات الاقتصادية الوزير السابق عدنان القصار، وزير المال محمد الصفدي، في مكتبه في الوزارة، وجرى استعراض للملفات الاقتصادية، لا سيما ما يتصل بمشروع الموازنة. ولفت القصار بعد اللقاء، إلى أنه «تباحثنا في ملفات اقتصادية عديدة، من بينها مشروع الموازنة المقدم من قبل الوزير الصفدي، إلى مجلس الوزراء، وملاحظات الهيئات الاقتصادية والقطاع الخاص عليه، وفي هذا المجال أكدت للوزير أهمية عودة مجلس الوزراء إلى الانعقاد، من أجل إقرار الموازنة، والملفات الاقتصادية العالقة، بأسرع وقت ممكن، كون لا يجوز أن تبقى البلاد من دون موازنة، منذ العام 2005، حيث كان آخر إقرار للموازنة في لبنان». اضاف: أكدت للوزير ان نقطة انطلاق الموازنة يجب ان تبدأ بخفض المنفقات العامة ووقف الهدر في الانفاق».

وتابع: «اقترحت على الوزير الصفدي، إشراك القطاع الخاص، في إيجاد الحلول لتنشيط اقتصادنا الوطني، خصوصا «من الناحية الاستثمارية، لا سيما وأن القطاع الخاص، بمقدوره المشاركة في إعادة هيكلة وتنظيم عائدات الدولة، وأكدت أيضا أن استمرار الحكومات المتعاقبة، في اتباع سياسة فرض الضرائب أمر خطير يلحق الضرر بالاقتصاد الوطني». وختم القصار: «كذلك تشاورت مع الوزير الصفدي، في موضوع بدل النقل، الذي لا يزال عالقا لغاية اليوم، وفي هذا المجال، شددت على «ضرورة إيجاد مخرج قانوني له، لا سيما وأن الاتفاق الرضائي، الذي تم بين الهيئات الاقتصادية، والاتحاد العمالي العام، بشأن زيادة الأجور، يلحظ هذه المسألة، وبالتالي لا مبرر لاستمرار العرقلة، والإصرار على إدخال بدل النقل في صلب الراتب، لما لذلك من انعكاسات سلبية، على



اقتصاد

القصار بعد زيارة وزير المال: انطلاقة الموازنة بخفض النفقات العامة

زار رئيس الهيئات الاقتصادية، الوزير السابق عدنان القصار، وزير المالية محمد الصفدي، في مكتبه في الوزارة، وجرى استعراض للملفات الاقتصادية، لا سيما ما يتصل بمشروع الموازنة.

ولفت القصار بعد اللقاء، إلى أنه تم التباحث في ملفات اقتصادية عديدة، من بينها مشروع الموازنة المقدم من قبل الوزير الصفدي، إلى مجلس الوزراء، وملاحظات الهيئات الاقتصادية والقطاع الخاص عليه، وفي هذا المجال تم التأكيد للوزير أهمية عودة مجلس الوزراء إلى الانعقاد، من أجل إقرار الموازنة، والملفات الاقتصادية العالقة، بأسرع وقت ممكن، كون لا يجوز أن تبقى البلاد من دون موازنة، منذ العام 2005، حيث كان آخر إقرار للموازنة في لبنان.

اضاف: اكدت للوزير ان نقطة انطلاق الموازنة يجب ان تبدأ بخفض النفقات العامة ووقف الهدر في الانفاق.

وتابع: اقترحت على الوزير الصفدي، إشراك القطاع الخاص، في ايجاد الحلول لتنشيط اقتصادنا الوطني، خصوصا من الناحية الاستثمارية، لا سيما وأن القطاع الخاص، بمقدوره المشاركة في إعادة هيكلة وتنظيم عائدات الدولة، وأكدت أيضا أن استمرار الحكومات المتعاقبة، في اتباع سياسة فرض الضرائب أمر خطير يلحق الضرر بالاقتصاد الوطني.

وختم القصار: كذلك تشاورت مع الوزير الصفدي، في موضوع بدل النقل، الذي لا يزال عالقا لغاية اليوم، وفي هذا المجال، شددت على ضرورة إيجاد مخرج قانوني له، لا سيما وأن الاتفاق الرضائي، الذي تم بين الهيئات الاقتصادية، والاتحاد العمالي العام، بشأن زيادة الأجور، يلحظ هذه المسألة، وبالتالي لا مبرر لاستمرار العرقلة، والإصرار على إدخال بدل النقل في صلب الراتب، لما لذلك من انعكاسات سلبية، على المؤسسات الانتاجية، وعلى النشاط الاقتصادي برمته.

الوزير



القصار زار الصفدي: نقطة انطلاق الموازنة تكون بخفض النفقات العامة ووقف الهدر

زار رئيس الهيئات الاقتصادية، الوزير السابق عدنان القصار، وزير المالية محمد الصفدي، في الوزارة، وجرى استعراض للملفات الاقتصادية، لا سيما ما يتصل بمشروع الموازنة.

ولفت القصار بعد اللقاء، إلى أنه «تباحثنا في ملفات اقتصادية عديدة، من بينها مشروع الموازنة المقدم من قبل الوزير الصفدي، إلى مجلس الوزراء، وملاحظات الهيئات الاقتصادية والقطاع الخاص عليه، وفي هذا المجال أكدت للوزير أهمية عودة مجلس الوزراء إلى الانعقاد، من أجل إقرار الموازنة، والملفات الاقتصادية العالقة، بأسرع وقت ممكن، كون لا يجوز أن تبقى البلاد من دون موازنة، منذ العام 2005، حيث كان آخر إقرار للموازنة في لبنان».

اضاف: اكدت للوزير ان نقطة انطلاق الموازنة يجب ان تبدأ بخفض النفقات العامة ووقف الهدر في الانفاق».

وتابع: «أقترحت على الوزير الصفدي، إشراك القطاع الخاص، في إيجاد الحلول لتنشيط اقتصادنا الوطني، خصوصا «من الناحية الاستثمارية، لا سيما وأن القطاع الخاص، بمقدوره المشاركة في إعادة هيكلة وتنظيم عائدات الدولة، وأكدت أيضا أن استمرار الحكومات المتعاقبة، في اتباع سياسة فرض الضرائب أمر خطير يلحق الضرر بالاقتصاد الوطني».

وختم القصار: «كذلك تشاورت مع الوزير الصفدي، في موضوع بدل النقل، الذي لا يزال عالقا لغاية اليوم، وفي هذا المجال، شددت على «ضرورة إيجاد مخرج قانوني له، لا سيما وأن الاتفاق الرضائي، الذي تم بين الهيئات الاقتصادية، والاتحاد العمالي العام، بشأن زيادة الأجور، يلحظ هذه المسألة، وبالتالي لا مبرر لاستمرار العرقلة، والإصرار على إدخال بدل النقل في صلب الراتب، لما لذلك من انعكاسات سلبية، على المؤسسات الانتاجية، وعلى النشاط الاقتصادي برمته».

من جهة ثانية، قُدم سفير إسبانيا لدى لبنان خوان كارلوس غافو، بإسم ملك إسبانيا خوان كارلوس الأول، الوزير الصفدي وسام الإستحقاق المدني برتبة ضابط، وذلك في مقر السفارة الإسبانية في الحدث بحضور وزير الإعلام وليد الداعوق والبيئة ناظم خوري ومجموعة من النواب الحاليين والوزراء السابقين.

على صعيد آخر، استقبل وزير المال في الوزارة امس وزير الإتصالات نقولا صحنوي وبحث معه في موضوع مستحقات البلديات من عائدات فواتير الهاتف الخليوي.

[Back to Top](#)



القصار: لخفض النفقات ووقف الهدر في الموازنة



الثلاثاء 21 شباط 2012

بحث رئيس الهيئات الاقتصادية، الوزير السابق عدنان القصار، خلال زيارة لوزير المالية محمد الصفدي أمس، في ملفات اقتصادية عديدة، من بينها مشروع الموازنة المقدم من قبل الوزير الصفدي، إلى مجلس الوزراء. ونقل القصار ملاحظات الهيئات الاقتصادية والقطاع الخاص. كما أكد "أهمية عودة مجلس الوزراء إلى الانعقاد، من أجل إقرار الموازنة، والملفات الاقتصادية العالقة، بأسرع وقت ممكن، لأنه لا يجوز أن تبقى البلاد من دون موازنة، منذ العام 2005، حيث كان آخر إقرار للموازنة في لبنان".

واكد القصار للوزير الصفدي "ان نقطة انطلاق الموازنة يجب ان تبدأ بخفض النفقات العامة ووقف الهدر في الانفاق".

واقترح إشراك القطاع الخاص، في إيجاد الحلول لتنشيط الاقتصاد الوطني، خصوصا من الناحية الاستثمارية، لا سيما وأن القطاع الخاص، بمقدوره المشاركة في إعادة هيكلة وتنظيم عائدات الدولة. وأكدت أيضا أن استمرار الحكومات المتعاقبة، في اتباع سياسة فرض الضرائب أمر خطير يلحق الضرر بالاقتصاد الوطني.

وفي موضوع بدل النقل، شدد القصار "على ضرورة إيجاد مخرج قانوني له، لا سيما وأن الاتفاق الرضائي، الذي تم بين الهيئات الاقتصادية، والاتحاد العمالي العام، بشأن زيادة الأجور، يلحظ هذه المسألة، وبالتالي لا مبرر لاستمرار العرقلة، والإصرار على إدخال بدل النقل في صلب الراتب، لما لذلك من انعكاسات سلبية، على المؤسسات الانتاجية، وعلى النشاط الاقتصادي برمته".

باختصار

◀ استمرار الحكومات في سياسة فرض الضرائب أمر خطير

هذا ما أشار إليها رئيس الهيئات الاقتصادية، الوزير السابق عدنان القصار، خلال لقائه وزير المال محمد الصفدي أمس، مشدداً على أهمية إقرار الموازنة في أسرع وقت ممكن. وأكد القصار «أهمية عودة مجلس الوزراء إلى الانعقاد، لإقرار الموازنة، والملفات الاقتصادية العالقة، بأسرع وقت ممكن، لأنه لا يجوز أن تبقى البلاد من دون موازنة، منذ عام 2005، حيث كان آخر إقرار للموازنة في لبنان». وقال إن «نقطة انطلاق الموازنة يجب أن تبدأ بخفض النفقات العامة ووقف الهدر في الإنفاق». وأوضح أنه اقترح على الصفدي «إشراك القطاع الخاص، في إيجاد الحلول لتنشيط اقتصادنا الوطني، وخصوصاً من الناحية الاستثمارية، وخصوصاً أن القطاع الخاص قادر على المشاركة في إعادة هيكلة عائدات الدولة وتنظيمها». كذلك أكد أن «استمرار الحكومات المتعاقبة، في اتباع سياسة فرض الضرائب أمر خطير يلحق الضرر بالاقتصاد الوطني.»

العدد ١٦٤٠ الثلاثاء ٢١ شباط ٢٠١٢

اقتصاد

[1] [1]